العرب
الأربعاء 2020/03/18
السنة 42 العدد 11650

صحافيون أتراك يقودون حملة لإطلاق زملائهم المعتقلين

دائرة الخطوط الحمر تتسع لتشمل منع تغطية قضية اللاجئين على الحدود اليونانية

أثارت موجة اعتقالات الصحافيين الأتراك المتصاعدة في الآونة الأخيرة موجة غضب واسعة في الأوساط الإعلامية، فدشّن صحافيون حملة مكثفة على مواقع التواصل الاجتماعي للتضامن مع زملائهم المعتقلين في السجون، والضغط على الحكومة لوضع حد لهذه الانتهاكات المتواصلة، إضافة إلى لفت انتباه الرأي العام لقضيتهم.

موازين العدالة تخضع لأردوغان في تركيا

أنقرة - أطلق صحافيون أتراك حملة إلكترونية موسعة بعنوان "هل لديك علم؟"، للمطالبة بإطلاق سراح زملائهم المعتقلين في السجون، بعد أن اتسعت دائرة الخطوط الحمراء التي تفرضها السلطات على الصحافيين.

وتشمل حملة الصحافيين الاحتجاج على قمع الصحافة وحرية التعبير في تركيا؛ وأكدوا أن التضامن بين الصحافيين هو السبيل لإيقاف انتهاكات السلطة ضدهم، قائلين "سنكسر الأبواب الحديدية معا".

وتداول الصحافيون على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي مقطعا مصورا خاصا بالحملة، يقولون فيه "إن ولاءنا لمهنتنا، التي أساسها نقل الحقيقة للجمهور وهي مهمتنا.. لن نصمت.. سنواصل العمل كصحافيين من أجل حق الجمهور في معرفة الحقائق، هل لديكم علم بأن الربيع سيحل من جديد على الوطن".

> القضاء التركي يماطل في استئناف الأحكام الصادرة بحق 19 صحافيا، رغم اقتراب نهاية فترة عقوباتهم

ويشير الصحافيون في الفيديو إلى ارتفاع أعداد زملائهم المعتقلين إلى 91، قائلين "أبواب حديدية.. نوافذ صماء أغلقت من جديد على الصحافيين، بغض النظر عن المؤسسات التي يعملون لصالحها أو مواقفهم السياسية سنكسر تلك الأبواب الحديدية معا. لا تنسوا، لا يمكنكم منع الحقيقة من الوصول إلى الجمهور باعتقالنا".

وإضافة إلى حملة الاعتقالات ضد الصحافيين في الآونة الأخيرة، يماطل القضاء التركي في استئناف الأحكام الصادرة بحق 19 صحافيًا تركيًا بتهمة الانتماء لمنظمات إرهابية مسلحة (تتعلق بتغطية أحداث حول القضية الكردية)، رغم اقتراب نهاية مدة الأحكام الصادرة بحقهم، وفق ما ذكر موقع تركيا الآن.

وكان الصحافيون الـ19 قد اعتقلوا في مارس 2017، بحكم من محكمة الجنايات العليا الخامسة والعشرين في اسطنبول بسبب تورطهم في التنظيم الإعلامي لجماعة فتح الله غولن، وذلك في الجلسة التي عقدت في 8 مارس 2018.

وقدم مكتب المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا طلبا في 10 ديسمبر 2018 بشأن الملف المرسل إلى المحكمة العليا للفحص، وأوضح الموافقة على العقوبات وأرسل الملف إلى محكمة الجنايات العليا السادسة عشرة في 31 يناير 2019. ومع ذلك لم تتخذ المحكمة قرارًا بشأن الملف الذي ينتظره لأكثر من عام واحد.

وانتقد المحامي ماتاهان أريصوي القضاء التركي بسبب قضاء الصحافيين لفترة السجن المنصوص عليها بالأحكام بسبب تأخر صدور قرار الاستئناف على تلك الأحكام، وقال إن موكله عبدالله قيليج والصحافيين الثمانية الآخرين على وشك إكمال مدتهم وهي ستة أعوام وثلاثة أشهر في السجن.

وأوضح المحامي أنه قدم منذ ثلاثة أشهر عريضة للمحكمة لمناقشة الملف وقال "لو لم يتخذ القضاء القرار بسرعة وإذا انتهت مدة حبس الصحافيين فلن يحصلوا على حريتهم أبدًا، وأنه بالإضافة إلى الظلم الذي شاهدوه في فترة المحاكمة، فسيتم إضافة فضيحة جديدة لم يكن لها مثيل من قبل".

وذكر محام آخر لأحد الصحافيين المعتقلين، أنه وفقًا لما ينص عليه قانون مكافحة الإرهاب سيتم احتساب مدة حكم الأشخاص المحبوسين بنسبة ثلاثة أرباعها وليس ثلثها، وأنه وفقًا لهذا الحساب فإن المعتقلين الذين صدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن 6 أعوام و3 أشهر، من المقرر أن تنتهي مدة حبسهم في الشهر السادس والخمسين. إلا أن معظم الصحافيين المحبوسين قضوا الكثير من العقوبة. والقضاء يعلم ذلك.

وشهدت حرية الصحافة في تركيا تراجعا حادا، خلال السنوات الأخيرة، وتحديدا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، وأصبحت البلاد أكبر سجن للصحافيين في العالم، حيث أصبحت الاعتقالات السابقة للمحاكمة لمدة عام والسجن لفترات طويلة من الحوادث الشائعة.

وألقى القبض على الصحافي في موقع روادو الموالي للأكراد، روين ستيرك، والمصور محمد شيرين أكجون بتهمة "التصوير في معسكر للجيش" بسبب تغطيتهما للآلاف من اللاجئين على الحدود اليونانية بمقاطعة أدرنة في أقصى غرب تركيا.

ووجه نائب رئيس مجموعة حزب الشعب الجمهوري بالبرلمان التركي إينجين ألتاي، نداء إلى الرئيس التركي، بضرورة الإفراج عن الصحافيين الذين اعتقلوا بعد كشفهم مقتل جنود أتراك في ليبيا.

وطالب النائب ألتاي بإطلاق سراح الصحافيين وعدم إفساد موازين العدالة في تركيا، من خلال اعتقال صحافيين كانوا يعدون أخبارا وتقارير حقيقية عن أوضاع البلاد وتجاوزات أردوغان والتدخل التركي في ليبيا.

وجاءت مطالب ألتاي بعد اعتقال ما لا يقل عن ثمانية صحافيين، الأسبوع الماضي، لبثّ تقارير حول مقتل جنود أتراك في ليبيا. وسعت أنقرة للتضييق على هؤلاء الصحافيين ومتابعتهم بتهم تتعلق بنشر أخبار كاذبة أو حتى "التخابر" مع دول أجنبية.

وشملت الاعتقالات أيضا ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب تداول أخبار عن فايروس كورونا، حيث أوقفت السلطات التركية 29 شخصا، بتهمة إثارة معلومات خاطئة عن فايروس كورونا، عبر صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

ووفقا لما نقله موقع "سي.أن.أن" التركي، فإن شعبة مكافحة الجرائم الإلكترونية، التابعة لمديرية الأمن العامة، تمكنت من تحديد هوية 29 شخصا، عملوا على نشر معلومات لا صحّة لها عن فايروس كورونا في تركيا.

وتناقل الموقوفون معلومات على شكل تسجيلات صوتية وصور نشروها على وسائل التواصل الاجتماعي، قالوا خلالها إنّ العاملين في الحقل الصحي لم يتخذوا الإجراءات والتدابير اللازمة، وإنّه يتم إخفاء الحقائق عن الشعب.

وتمّ إيقاف الناشطين، بتهمة إثارة الذعر لدى المواطنين، وزرع الرعب في قلوبهم، ووضع المؤسسات المعنية والمسؤولين تحت الشبهات.

وتحل تركيا في المرتبة الـ157 من أصل 180 في تصنيف حرية الصحافة الذي تنشره منظمة "مراسلون بلا حدود".

القاهرة تسحب اعتماد مراسلة الغارديان بعد نشرها «أخبارا مغلوطة» عن مصر

القاهرة - أعلنت السلطات المصرية الثلاثاء سحب اعتماد مراسلة صحيفة الغارديان بعد نشرها تقريرا عن تقديرات غير رسمية لحجم انتشار فيروس كورونا المستجد في مصر، وتوجيه إنذار الى مراسل نيويورك تايمز بسبب تغريداته عن هذه التقديرات.

وقالت الهيئة العامة للاستعلامات (المسؤولة عن منح الاعتمادات للمراسلين الأجانب) في بيان إنها "رصدت صدور تقرير في صحيفة الغارديان البريطانية يوم الاحد تضمن أرقاماً وتقديرات غير صحيحة بشأن أعداد الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد في مصر".

وأضافت أنها "رصدت أيضاً مجموعة من التغريدات التي نشرها مراسل صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في مصر تضمنت نفس الأرقام غير الصحيحة والمبالغ فيها الأمر الذي أثار الكثير من البلبلة في مصر وفي العالم كله".

وأكدت الهيئة أن تقرير مراسلة الغارديان روث مايكلسون وتغريدات مراسل نيويورك تايمز دكلان ولش تضمنت "تجاوزات لكل قواعد العمل الصحافي المتعارف عليها في مصر والعالم، وتعمد التضليل بشأن قضية بالغة الخطورة".

ونفى وزير الإعلام المصري أسامة هيكل نبأ إغلاق مكتب صحيفة الغارديان في القاهرة الثلاثاء، بعد أن تداولت وسائل إعلام ووكالات أنباء خبر الإغلاق، على خلفية نشر أخبار مغلوطة عن مصر.

وتناقلت وكالة الأناضول التركية إضافة إلى وسائل إعلام دولية أخرى بيانا نسبته لهيئة الاستعلامات العامة (رسمية)، يقول "إنه تم إغلاق مكتب صحيفة الغارديان البريطانية، وسحب اعتماده، وتوجيه إنذار لمراسل صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، على خلفية عدم الالتزام بالقواعد المهنية".

وجاء ذلك بعد نشر صحيفة "الغارديان" تقريرا استنادا إلى دراسة كندية زعمت فيه أن معدل تفشي فايروس كورونا المستجد "كوفيد- 19" داخل مصر أعلى بكثير من البيانات الرسمية، ما أثار استياء كبيرا في مصر وعلى مواقع التواصل الاجتماعي لأن التقرير لم يستند إلى وقائع ومصادر من البلاد المعنية أي مصر.

ورد وزير الإعلام في حوار مع وكالة "سبوتنيك" الروسية على هذه الأخبار بالقول "بالأمس وجدنا خبرين منسوبين لمصادر مجهولة في الغارديان ونيويورك تايمز، وتعاملنا معهما بشكل واضح، خاصة أنهما بالغا في الأرقام، ولم يكن هناك أي مصدر موثوق، وقيل إن الأمر يستند إلى تقديرات، كانت من شأنها إثارة بلبلة في الشارع المصري".

وأكد عدم إغلاق المكتب في القاهرة، قائلا "لم يتم اتخاذ مثل هذا الإجراء حتى الساعة الثانية ظهرا الثلاثاء، وهو حديث استباقي، خاصة أننا نرحب بجميع الصحف في مصر".

وانتهزت المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام التابعة للإخوان ما نشرته الغارديان للترويج لهذه الادعاءات والطعن بالتقارير والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

ونفى مصدر مسؤول بوزارة الصحة المصرية نفيا قاطعا أرقام الإصابات بكورونا في بلاده، التي أوردتها الصحيفتان الغارديان ونيويورك تايمز.

وشدد على أن القاهرة ليس لديها ما تخفيه، وأن إعلان الحالات يتم بوضوح تام وشفافية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، وأن الأرقام المعلنة من وزارة الصحة هي الأرقام الصحيحة.

كما رفع المحامي الحقوقي عمرو عبدالسلام دعوى ضد صحيفتي "نيويورك تايمز" و"الغارديان" في مصر، ممثلتين في رئيسي مكتبيهما في القاهرة.

ونصت الدعوى المذكورة على أن "المبلغ ضدهما الأول والثاني قاما عبر الصحيفتين اللتين يعملان بهما بنشر تقارير كاذبة وغير حقيقية منسوب صدورها لعدد من الباحثين في الأمراض المعدية بجامعة تورونتو الكندية تزعم بأن تقديرات عدد المصابين من المواطنين داخل جمهورية مصر العربية بفايروس كوفيد- 19 المعروف بكورونا قد تجاوز الـ19.310 ألف مصاب.. حيث جاء مضمون التقارير التي نشرت عبر تلك الصحف بهدف زعزعة الأمن العام وإثارة الفتنة والبلبلة وبث روح الإحباط واليأس بين المواطنين". ونقلت شبكة روسيا اليوم عن ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر جون جبور قوله "من المعلوم أنه في هذه الأوقات تنشر العديد من المقالات والأبحاث، والعديد من هذه الأبحاث تكون غير محكمة وذلك لضيق الوقت للمراجعة قبل النشر".

وأضاف جبور "ومن هذا المنطلق تقوم منظمة الصحة العالمية بنشر أرقام الإصابات بصورة يومية وهذا معلن ومنشور على موقع المنظمة، ومن الممكن لأي باحث أن يطلع على الأرقام وطبقا للوائح الصحية الدولية، فإن الدول ملتزمة بإبلاغ المنظمة خلال 24 ساعة بأي حالة مسجلة لـ'كوفيد- 19'".

وأشار إلى أنه "بخصوص هذا المقال (تقرير الغارديان) فإننا لا نعلم منهجية البحث الذي قام به الباحثون وما استدلوا به من بيانات من أجل الوصول إلى هذه النتائج".

ويذكر أن صحيفة الغارديان اعترفت عام 2016 بنشر تقارير مغلوطة عن مصر، وقدمت اعتذارا عن نشر 37 تقريرا و20 مقالا ضد مصر، وقامت بحذف أكثر من 13 تقريرا منها لعدم تمكنها من إثبات صحة المعلومات الواردة بها.

الغارديان أمام دعوى قضائية في مصر

الكويت تحيل على القضاء 14 موقعا الكترونيا

الكويت - كشف وزير الإعلام الكويتي محمد الجبري، عن إحالة 14 موقعا إلكترونيا إلى النيابة العامة؛ لمخالفتها قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني ونشر أخبار غير صحيحة.

وقال الجبري في بيان صحافي، الاثنين، إن الإحالة جاءت بعد عملية رصد خلال الفترة الماضية للتجاوزات التي قامت بها صحف ومواقع إلكترونية، من خلال نشر شائعات وأخبار غير دقيقة، نفتها الجهات المعنية، وأدت إلى إحداث وإثارة بلبلة أثرت على جهود الحكومة في مواجهة ومكافحة وباء كورونا المستجد "كوفيد19-".

وأكد أن وزارة الإعلام، لن تألو جهدا في دعم وسائل الإعلام الكويتية، مشددا في الوقت نفسه، على أن الوزارة لن تسمح بأي انحراف أو تجاوز يسيء لسمعة الكويت أو يضر بمصالحها العليا.

ودعا وزير الإعلام الجميع إلى التحلي بروح المسؤولية، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت والعالم أجمع لمكافحة وباء كورونا المستجد "كوفيد19-".

ويعقد المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الكويتية الدكتور عبدالله السند، مؤتمرا صحافيا يوميا للحديث عن آخر مستجدات فايروس كورونا، والإحصائيات المتعلقة بعدد المصابين والإجراءات الحكومية المتخذة بهذا الشأن، لذلك تعتبر الحكومة أنه لا مبرّر لنشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة لأن الهيئات الرسمية تلتزم بالشفافية وتعلن جميع المعلومات المتعلقة بانتشار الفايروس.

وكشفت دراسة حديثة، أجراها باحثون في جامعة إيست أنجليا "يو.إي.أي" البريطانية، أن الأخبار الكاذبة، بما فيها المعلومات الخاطئة والنصائح غير السليمة على وسائل التواصل الاجتماعي، قد تزيد من انتشار الأمراض.

وذكر موقع "يوريك أليرت"، أن الباحثين، خلال تحليلهم لتأثير المعلومات الخاطئة على انتشار الأمراض، توصلوا إلى أن أي جهود تنجح في منع الناس من نشر أخبار كاذبة، يمكن أن تسهم في إنقاذ أرواح.

> عملية رصد كشفت تجاوزات صحف ومواقع إلكترونية، من خلال نشر أخبار غير دقيقة أدت إلى إثارة بلبلة

ونقل الموقع عن الباحثين في الجامعة، قولهم إن هناك الكثير من التكهنات والمعلومات الخاطئة والأخبار الكاذبة على الإنترنت بشأن فايروس كورونا، وخاصة حول كيفية تطور الفايروس ومسبباته وكيفية انتشاره، وكلها تسمح بانتشار النصائح الخاطئة بسرعة شديدة، ما يمكن أن يؤدي لتغيير السلوك البشري، بما يفتح المجال أمام مخاطر أكبر.

وحاول الباحثون محاكاة تفشي أمراض مثل النوروفايروس والإنفلونزا وجدري القرود، ووجدوا أن تقليل 10 في المئة من النصائح الضارة المتداولة يحد من تفاقم تفشي المرض، وأن منع الناس من تداول تلك النصائح بنسبة 20 في المئة له نفس الأثر الإيجابي.